إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي والفكر الإسلامي: نحو آفاق تأويلية جديدة لفهم السلطة والشرعية

د. ديمة فايق أبو لطيفة

قسم العلوم الشرطية، كلية القانون، جامعة الاستقلال، فلسطين

Dr. Dema Faiq Abu Latifa

Department of Police Sciences, Faculty of Law, Al-Istiqal University, Palestine

dema_latifa@outlook.com

Rethinking the Relationship between Religion and Politics in Political and Islamic Thought: Towards Interpretive Horizons for Understanding Power and Legitimacy

Abstract

Objectives Research Problem: *This study addresses the problematic relationship between religion and politics in both political and Islamic thought, analyzing their intersection and its impact on the stability of Islamic societies in light of challenges arising from reducing this relationship to a simplistic binary of integration or separation.*

Objectives of the Study: *To move beyond traditional approaches to understanding the relationship between religion and politics, and to uncover contemporary issues resulting from this intersection within Islamic contexts. To establish a comparative framework for understanding the intellectual and conceptual differences between Western and Islamic contexts.*

Methodology of the Study: *The study adopted the descriptive-analytical method to trace the development of concepts and theoretical models of the relationship between religion and politics, as well as the comparative method to analyze similarities and differences between Western and Islamic thought. Additionally, it employed the hermeneutic method to interpret texts within their historical and cultural contexts, alongside utilizing critical analysis tools.*

Key Findings: *The relationship between religion and politics in Islamic thought has been historically diverse and flexible, ranging from complete integration to realistic critique, which refutes the traditional notion of rigid political concepts in Islam. Post-Arab Spring experiences revealed the inability of ideological Islamic approaches to provide a stable democratic model, highlighting the need to reconstruct concepts of legitimacy and citizenship.*

Key Recommendations: *There is a need to develop a civic-ethical religious discourse that promotes values of pluralism and human rights, steering clear of exclusionary or hegemonic tendencies. It is essential to reinterpret political concepts and the relationship between religion and politics within a civic-ethical framework that balances religious reference with civil law.*

Conclusion: *The study proposes new epistemological horizons for understanding the relationship between religion and politics from a hermeneutic perspective, viewing religion as a symbolic and ethical force. This opens the door to building a modern Islamic political model that reconciles citizenship and values, achieving a balance between religious reference and rights.*

Keywords: Islamic Political Thought, Political Islam, Political Hermeneutics

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ملخص

إشكالية الدراسة: *تتناول الدراسة إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة في الفكرين السياسي والإسلامي، وتحليل التداخل بينهما وأثره على استقرار المجتمعات الإسلامية، في ضوء إشكالات ناتجة عن اختزال العلاقة في ثنائية الدمج أو الفصل.*

أهداف الدراسة: *تجاوز الطروحات التقليدية في فهم علاقة الدين بالسياسة، والكشف عن الإشكاليات المعاصرة الناتجة عن هذا التداخل في السياقات الإسلامية.*

بناء أرضية مقارنة لفهم الفوارق الفكرية والمفاهيمية بين السياقات الغربية والإسلامية.

منهجية الدراسة: *اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي لرصد تطور المفاهيم والنماذج النظرية للعلاقة بين الدين والسياسة، والمنهج المقارن لتحليل أوجه الاختلاف والتشابه بين الفكرين الغربي والإسلامي، إضافة إلى المنهج التأويلي لقراءة النصوص ضمن سياقاتها، مع توظيف أدوات التحليل النقدي.*

أهم النتائج: *العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر الإسلامي متعددة ومرنة عبر التاريخ، وتراوحَت بين الدمج الكامل والنقد الواقعي، ما ينفي الجمود التقليدي في المفاهيم السياسية الإسلامية، وكشفت تجارب ما بعد الربيع العربي عن عجز الطروحات الإسلامية الأيديولوجية في تقديم نموذج ديمقراطي مستقر، وأظهرت الحاجة لإعادة بناء مفاهيم الشرعية والمواطنة.*

أهم التوصيات: *ضرورة تطوير خطاب ديني مدني–أخلاقي يعزز قيم التعددية وحقوق الإنسان بعيدًا عن النزعة الإقصائية أو الهيمنة، أهمية إعادة قراءة المفاهيم السياسية، وإعادة تأويل العلاقة بين الدين والسياسة ضمن إطار مدني–أخلاقي يوازن بين المرجعية الدينية والقانون المدني.*

الخلاصة: *يقترح البحث آفاقًا معرفية جديدة لقراءة العلاقة بين الدين والسياسة من منظور تأويلي يرى في الدين قوة رمزية–أخلاقية، بما يفتح المجال لبناء نموذج سياسي إسلامي حديث يجمع بين المواطنة والقيم، ويحقق التوازن بين المرجعية والحقوق.*

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي الإسلامي، الاسلام السياسي، التأويل السياسي.

مقدمة

لطالما شكّلت العلاقة بين الدين والسياسة محوراً إشكاليًا في الفكر الإنساني، نظراً لما تنطوي عليه من توترٍ دائم بين المقدس والسلطة، بين الإيمان والشرعية، بين النص والتاريخ. وعلى الرغم من أن هذا التداخل قد اتّخذ أشكالًا متعددة باختلاف السياقات الحضارية، إلا أن تموضع الدين داخل الحقل السياسي ظلّ واحدًا من أكثر الأسئلة تعقيدًا وإثارة للجدل في الفكر السياسي القديم والمعاصر على حد سواء.

لقد واجهت المجتمعات الغربية هذه الإشكالية عبر مسار طويل من الصراع والتفاوض بين الكنيسة والدولة، أفضى إلى ما يُعرف اليوم بـ»العلمانية»، أي الفصل المؤسسي بين المجالين الديني والسياسي، وذلك من خلال سلسلة من التحولات الفكرية الكبرى التي قادها فلاسفة الحداثة والتنوير. لكنّ هذا الفصل لم يكن دائمًا قطيعة كاملة، إذ استمرت تأثيرات الدين كامنة في بنية الدولة والمجتمع والثقافة، ما استدعى إعادة التفكير في العلاقة ضمن أطر جديدة، كما فعل هاب رماس في تنظيره عن «ما بعد العلمانية»، وفوكو في تحليله للخطابات السلطوية.

أما في السياق الإسلامي، فقد اتسمت العلاقة بين الدين والسياسة بمزيد من الالتباس والتعقيد؛ إذ لم تعرف المجتمعات الإسلامية الفصل بالمعنى الغربي، بل تأسست الدولة في العديد من مراحلها على مبدأ «وحدة السلطتين»، الدينية والزمنية، وهو ما جعل المفاهيم السياسية الإسلامية، مثل الخلافة والإمامة والشورى والبيعة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعقيدة والشريعة. إلا أن هذه الوحدة لم تكن دائمًا متجانسة، بل خضعت لتجاذبات فكرية وفقهية وواقعية، أسهمت في تشكّل تصورات متباينة حول المرجعية والشرعية وحدود السلطة.

وفي العصر الحديث، ومع نشوء الدولة القُطرية، وصعود تيارات الإسلام السياسي، وتعاظم الجدل حول الديمقراطية والشريعة، عادت مسألة الدين والسياسة لتحتل مركزاً متجددًا في الخطاب الفكري والسياسي. إذ وجدت المجتمعات الإسلامية نفسها أمام معادلة صعبة: كيف يمكن التوفيق بين المرجعية الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة؟ وكيف يمكن قراءة التراث السياسي الإسلامي بمعزل عن التوظيف الأيديولوجي المعاصر؟

إن هذه الدراسة لا تهدف إلى إعادة إنتاج الأطروحات التقليدية، ولا إلى التماهي مع الرؤية الغربية، بل تسعى إلى تقديم قراءة تحليلية ونقدية جديدة للعلاقة بين الدين والسياسة، تتجاوز ثنائية «الفصل والوصل»، وتستند إلى أدوات معرفية حديثة تستوعب تعددية التأويل وتاريخية المفاهيم، وتفتح آفاقًا لفهم أكثر توازنًا لدور الدين في المجال العام دون أن يُختزل في الطوباوية أو السلطوية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مشكلة الدراسة

تمثل الإشكالية المركزية لهذه الدراسة في غياب تصور تركيبي متماسك للعلاقة بين الدين والسياسة في الفكرين السياسي الغربي والإسلامي، في ظل استمرار هيمنة الثنائية التقليدية (الفصل/الدمج)، وتضارب المرجعيات بين المقدس والدستوري، وبين الشرعية الدينية والمشروعية السياسية. فبينما يعاني الفكر الإسلامي من إرث فقهي–تاريخي يربط الدين بالسلطة، يواجه الفكر الغربي تحديات «ما بعد العلمانية» التي تعيد الدين إلى المجال العام دون وضوح في موقعه السياسي.

وفي هذا السياق، يبرز السؤال البحثي المركزي الآتي: إلى **أي مدى يمكن بلورة مقاربة تأويلية جديدة للعلاقة بين الدين والسياسة، تتيح تجاوز الثنائيات الجامدة، وتعيد التفكير في مفاهيم السلطة والشرعية ضمن سياق معاصر يحترم المرجعية الدينية دون توظيف سلطوي؟**

أسئلة الدراسة

- كيف تطورت العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي عبر العصور؟
- ما هي الخصائص المميزة للعلاقة بين الدين والسياسة في الفكر الإسلامي التقليدي والحديث؟
- إلى أي مدى يمكن الحديث عن مقاربات تأويلية جديدة لفهم العلاقة بين الدين والسياسة؟
- هل يمكن التوفيق بين المرجعية الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة في السياق الإسلامي؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف بين النموذجين الغربي والإسلامي في تنظيم العلاقة بين المجالين الديني والسياسي؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول إحدى الإشكاليات المركزية في الفكر السياسي، وهي العلاقة بين الدين والسياسة، لا سيما في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها العالم العربي والإسلامي من حيث إعادة تعريف مفاهيم الدولة، والشرعية، والمرجعية، والهوية. كما تأتي أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تجاوز التناول التقليدي للموضوع، من خلال استكشاف آفاق تفسيرية جديدة تربط بين المرجعيات الدينية، والتحولات السياسية، والتأويلات الفكرية الحديثة، سواء في السياق الغربي أو الإسلامي.

أهداف الدراسة

- تحليل تطور العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي.
- دراسة السياق الإسلامي تاريخيًا وفكريًا فيما يتعلق بتداخل الدين والسياسة.
- الكشف عن الإشكاليات المعاصرة الناتجة عن هذا التداخل في المجتمعات الإسلامية.
- تقديم قراءة تحليلية–تأويلية جديدة للعلاقة بين الدين والسياسة في الفكر الإسلامي.
- بناء أرضية مقارنة تساعد في فهم الفوارق الفكرية والمفاهيمية بين السياقات المختلفة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي–التحليلي** منهجًا أساسيًا لرصد وتحليل تطور المفاهيم والنماذج النظرية للعلاقة بين الدين والسياسة في الفكر الغربي والإسلامي. وقد استعانت الدراسة ضمن هذا المنهج بعدة أدوات بحثية، أهمها:

- **أداة التحليل المقارن:** لمقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين التجارب الغربية والإسلامية في دمج الدين بالسياسة أو فصلهما.
- **أداة التحليل التأويلي (Hermeneutic Analysis):** لقراءة النصوص والمفاهيم وتحليلها في ضوء سياقاتها التاريخية والثقافية.
- **أداة التحليل النقدي:** لفهم الدين بوصفه خطابًا سياسيًا ورمزيًا متداخلًا مع بنية السلطة والشرعية في المجتمعات المدروسة.

وبذلك تجمع الدراسة بين مقاربة وصفية تصف الظاهرة وتحليلية تفسر أبعادها، ومقاربة مقارِنة وتأويلية تُسهم في تعميق الفهم وإبراز الفروق والسياقات.

مصطلحات الدراسة

- **إشكالية (Problematic)**

التعريف اللغوي: الإشكالية في اللغة مأخوذة من مادة "شَكَلَ" ويُقال "أشكل عليه الأمر" أي التبس وصعب فهمه (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/النظري: الإشكالية هي قضية أو موضوع يتميز بتشابك مكوناته وتضارب عناصره، بحيث يثير أسئلة مركبة لا يمكن الإجابة عنها بإجابات بسيطة أو خطية (Bachelard, 1938; Althusser, 1971).

- **الدين (Religion)**

التعريف اللغوي: الدين في اللغة من مادة «دانَ»، ويعني الطاعة والانقياد والجزاء؛ يقال: «دان لله» أي خضع وعبد (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/ النظري: الدين هو منظومة متكاملة من المعتقدات والقيم والطقوس التي تنظّم علاقة الإنسان بالمقدس، وتشكل إطاراً أخلاقيًا ومعنويًا للفرد والمجتمع (Durkheim, 1912; Geertz, 1973)

تقصد الباحثة بالدين هنا المنظومة العقدية والقيمية في الإسلام، والتي تُستخدم تاريخيًا لتأسيس أو تبرير السلطة السياسية، وتشكل مرجعية أساسية لفهم مفاهيم الشرعية والحكم في المجتمعات الإسلامية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- السياسة (Politics)

التعريف اللغوي: السياسة في اللغة مأخوذة من الفعل "ساسَ" بمعنى تولّى شؤون الرعية وأدارها بحكمة؛ يقال: "ساس الناس" أي حكمهم وأصلح أمورهم (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/ النظري: السياسة هي علم وفن إدارة شؤون الجماعة البشرية، تنظّم السلطة وتوزيع الموارد والعلاقات الداخلية والخارجية، وتشمل المؤسسات والقوانين والقرارات المؤثرة في المجتمع (Easton, 1953 ; Heywood, 2013)

تقصد الباحثة بالسياسة هنا كافة الأنشطة والأفكار التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في الإسلام، وسبل استخدام أو تبرير السلطة ضمن السياقين الفكري والتاريخي للعالم الإسلامي.

- الفكر السياسي (Political Thought)

التعريف اللغوي: الفكر مصدر "فكَرَ" ويعني إعمال العقل في أمر ما، والسياسة كما سبق تعريفها تعني تدبير شؤون الناس؛ فيجمع مصطلح "الفكر السياسي" بين التأمل العقلي في مسائل الحكم وإدارة المجتمع (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/النظري: الفكر السياسي هو دراسة وتحليل المبادئ والأفكار والنظريات التي تتعلق بمفاهيم الدولة، السلطة، العدالة، الحقوق، والحكم عبر التاريخ، كما يشمل الكتابات الفلسفية والاجتماعية التي تناولت السياسة (Sabine, 1937; Germino, 1972)

تقصد الباحثة بالفكر السياسي في هذه الدراسة مجمل الرؤى والنظريات التي تناولت العلاقة بين الدين والسياسة في التراثين الغربي والإسلامي، وكيفية تأطير مفاهيم السلطة والشرعية ضمن نسق فكري متكامل.

- السلطة (Power)

التعريف اللغوي: السلطة في اللغة مأخوذة من "سَلَطَ" أي قهر وغلب، وتُستخدم للدلالة على التمكن والقدرة على التصرف والتوجيه (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/ النظري: السلطة هي القدرة المؤسسية أو الفردية على فرض الإرادة أو التأثير في سلوك الآخرين ضمن إطار اجتماعي أو سياسي، وتشمل علاقات الهيمنة والشرعية والامتثال (Weber, 1978; Foucault, 1978)

تقصد الباحثة بالسلطة في هذه الدراسة الآليات الرمزية والسياسية التي يتم من خلالها تبرير السيطرة وإضفاء الشرعية على الحكم باسم الدين في السياقين التاريخي والمعاصر.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- الشرعية (Legitimacy)

التعريف اللغوي: الشرعية مشتقة من "شَرَعَ" أي سنَّ وأجاز وأقر، ويقال "شَرَعَ الحكم" أي وضعه وفق قواعد العدل (ابن منظور، 2003)

التعريف الاصطلاحي/النظري: الشرعية هي القبول المجتمعي الطوعي لسلطة أو نظام ما بوصفه عادلًا ومشروعًا، سواء استند إلى تقاليد أو مبررات قانونية أو كاريزما شخصية (Weber, 1978)

تقصد الباحثة بالشرعية هنا القبول الذي يمنحه المجتمع للحاكم أو النظام السياسي استنادًا إلى المرجعية الدينية أو العقد الاجتماعي، وهو ما يشكل أساس العلاقة بين الدين والسياسة في الفكرين الإسلامي والغربي

- التجديد (Renewal)

التعريف اللغوي: التجديد في اللغة من "جَدَّدَ" أي أعاد الشيء إلى حالته الأولى أو صنعه على صورة أفضل (ابن منظور، 2003).

التعريف الاصطلاحي/النظري: التجديد في الفكر الإسلامي هو إحياء روح النصوص الشرعية بما يتوافق مع متغيرات الزمان والمكان، من خلال إعادة النظر في الفهم التقليدي بما يحقق مقاصد الشريعة ويلائم احتياجات العصر (Al-Qaradawi, 1994)..

تقصد الباحثة بالتجديد هنا الجهود الفكرية والنقدية الرامية لتطوير الخطاب السياسي والديني الإسلامي بما يتجاوز الثنائيات التقليدية بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لرؤية منفتحة على متطلبات الدولة الحديثة.

- التأويل (Hermeneutics/Interpretation)

التعريف اللغوي: التأويل في اللغة من "أَوَّلَ" أي رجّع الشيء إلى أصله وبيّن حقيقته، ويقال "أوّل الكلام" أي فسّره ووضّحه (ابن منظور، 2003).

التعريف الاصطلاحي/النظري: التأويل هو عملية تفسير النصوص لفهم معانيها العميقة والمركبة، عبر ربطها بالسياق التاريخي والثقافي والاجتماعي، ويتفرع منه "التأويل الهرمنيوطيقي" كمدرسة فلسفية في تفسير النصوص (RI Coeur, 1981) .

تقصد الباحثة بالتأويل هنا قراءة النصوص الدينية والسياسية في سياقاتها التاريخية والاجتماعية لفهم أبعادها الحقيقية، وتفكيك التوظيفات السلطوية التي قد تبتعد عن مقاصدها الأصلية. التأويل السياسي: هو «مقاربة لفهم النصوص والمفاهيم السياسية في ضوء سياقاتها التاريخية والاجتماعية والمعرفية، تتجاوز التفسير النصي الحرفي نحو رؤية نقدية بنيوية» (Abu Zayd, 1994; RI Coeur, 1981). هذا المنهج يُستخدم لفهم كيف يُنتج الدين السلطة، أو يُقاومها، عبر إعادة قراءة

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- **المجال العام:**

مصطلح هابرماس الذي يشير إلى «الفضاء الذي يمارس فيه المواطنون النقاش العقلاني حول الشؤون العامة بعيدًا عن هيمنة السلطة أو السوق» (Habermas, 1989). بينما في السياق الإسلامي، يُعاد التفكير فيه كمجال مشترك يمكن أن يشمل الخطاب الديني دون أن يتحول إلى أداة سلطوية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

(عزوز ومرزاقة، 2022). جدلية العلاقة بين الدين والسياسي: دراسة نظرية

هدفت هذه الورقة العلمية إلى تسليط الضوء على واحدة من أهم المواضيع الجدلية في الساحة الفكرية الاسلامية والعربية المتعلقة بموضوع العلاقة الجدلية بين الدين والسياسة، خاصة بعد نشأت الدولة العربية وهو ما أدى إلى ظهور اهتمام وطني ودولي بهذا الموضوع خاصة بعد اشتعل الصراع بين العلمانيين والاسلاميين حول مرجعية هذه الدولة وتهدف المقالة إلى تتبع المسار التاريخي لهذه العلاقة في المسيحية والعالم الاسلامي ومحاولة المقارنة بينهما.

(العموش، 2019). علاقة السياسة بالدين في الإسلام

يتناول البحث علاقة الدين بالسياسة، والسياسة بالدين بمنظور إسلامي حيث إنه من الموضوعات المثارة على الصعيد الفكري والسياسي، كما أنه موضوع شائك محسوس في واقع المجتمعات الإنسانية. لقد حسمت الدول المعاصرة الأمر بتبني العلمانية بما فيها الدول الإسلامية التي جعلت الدين طقوساً وشعائر ومناسبات. لقد اهتم الباحث ببيان موقف الإسلام تحديداً وبيَّن أن السياسة جزء، من الدين الإسلامي بسبب شموليته، ولهذا ساق الأدلة القرآنية والنبوية والمنطقية ورد على دعاة العلمانية وبعض من تبعهم، مؤكداً أن السياسة جزء من الدين الإسلامي باعتبار كماله وشموله بالنصوص والاجتهاد. إن هذا الشمول هو الذي يميز الإسلام عن غيره. وإذا وجد الآخرون في العلمانية حلاً، فإن هذا الحل لواقعهم ولمحدودية التصورات في أديانهم بخلاف الإسلام الذي ينظم علاقات الإنسان كلها تنظيماً دقيقاً.

(خاتمي،2001). الدين والفكر في فخ الاستبداد: دراسة في الفكر السياسي للمسلمين بين ازدهار الحضارة الإسلامية وانهيارها

يستعرض الكتاب تأثير الفكر الديني على السياسة في التاريخ الإسلامي، مع التركيز على فترات الازدهار والانهيار، وتحليل كيفية تأثير الاستبداد على الفكر الديني والسياسي. حيث قدم محمد خاتمي، المفكر والرئيس الإيراني الأسبق، قراءة نقدية جريئة للفكر السياسي الإسلامي، محاولًا تفسير سبب تراجع المسلمين سياسيًا وحضاريًا، بالرغم من أن الإسلام نفسه يحمل في تعاليمه مبادئ الحرية، الشورى، والعدالة. ويرى خاتمي أن الاستبداد السياسي والديني كان أحد العوامل

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الرئيسية التي حجّمت الدين، وقمعت الفكر، وساهمت في أفول الحضارة الإسلامية بعد ازدهارها. ويطالب بإحياء فكر إسلامي حديث قائم على العقلانية وحرية الإنسان، لا على تبرير الاستبداد باسم الشريعة.

الدراسات الأجنبية:

(Bowering, 2015). Islamic Political Thought: An Introduction

يقدم هذا الكتاب مقدمة شاملة للفكر السياسي الإسلامي، مع التركيز على المفاهيم الأساسية والتطور التاريخي، وتحليل لأهم المفكرين والتيارات. ويعتبر هذا الكتاب دليل أكاديمي جماعي شامل للفكر السياسي الإسلامي من بداياته في القرن السابع الميلادي حتى العصر الحديث، ويشرف عليه المستشرق (غيرهارد) أستاذ الدراسات الإسلامية بجامعة ييل. الكتاب لا يقدّم رؤية واحدة، بل هو مجموعة من الدراسات المتخصصة كتبها عدة باحثون، ويعرض تطور الفكر السياسي الإسلامي من زوايا متعددة: لاهوتية، فقهية، فلسفية، وتاريخية.

(Black, 2011). The History of Islamic Political Thought: From the Prophet to the Present

يقدم هذا الكتاب تاريخًا شاملاً للفكر السياسي الإسلامي منذ عهد النبي محمد حتى العصر الحديث، مع تحليل لتطور المفاهيم السياسية في السياق الإسلامي. ويتتبّع أنطوني بلاك تطور الفكر السياسي الإسلامي منذ عهد النبي محمد عليه الصلاة والسلام حتى العصر الحديث، ويحلل كيف تفاعلت المفاهيم الإسلامية السياسية مع التحولات التاريخية والاجتماعية، متناولًا المدارس المختلفة، وصراعات السلطة، وتحولات المفاهيم بين الدين والدولة، والشورى والسلطنة، والاجتهاد والاستبداد، والخلافة والدولة القُطرية. يُعد الكتاب من أشمل الدراسات الغربية في هذا المجال، ويتميّز بقدرته على الربط بين الفكر السياسي الإسلامي والتطورات التاريخية التي شهدها العالم الإسلامي.

(An-Na'im, 2008). Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Sharia

يناقش الكتاب العلاقة بين الإسلام والدولة العلمانية، مع التركيز على كيفية التفاوض حول مستقبل الشريعة في المجتمعات الحديثة. حيث يرى عبد الله النعيم أن الإسلام لا يمكن أن يُفرض بواسطة الدولة، وأن الشريعة يجب أن تُمارَس بحرية من قِبل الأفراد ضمن إطار دولة علمانية تضمن حقوق الإنسان والتعددية، لا دولة دينية تفرض الدين بالقوة. يسعى النعيم في هذا الكتاب إلى بناء تصور جديد للعلاقة بين الإسلام والدولة، حيث يكون الفصل بين الدين والدولة شرطًا لضمان حرية الدين، بما في ذلك حرية المسلمين أنفسهم في تبني الشريعة وفق قناعاتهم الفردية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

(Lee, 2013). Religion and Politics in the Middle East

يستعرض الكتاب العلاقة بين الدين والسياسة في الشرق الأوسط، مع تحليل للتحديات والفرص المرتبطة بهذه العلاقة في السياق المعاصر. سعى دانيال لي في هذا الكتاب إلى تحليل العلاقة المتشابكة بين الدين والسياسة في منطقة الشرق الأوسط، موضحًا كيف أن الأديان (وخاصة الإسلام) لم تكن مجرد مظاهر ثقافية أو روحية، بل شكلت وما زالت عناصر فاعلة في تشكيل الأنظمة السياسية والهوية الوطنية والصراعات الاجتماعية. يركز الكتاب على الفروقات بين الدول، والتيارات الدينية، والأنظمة السياسية، ويقدّم دراسة مقارنة بين حالات متعددة في الشرق الأوسط (مثل السعودية، إيران، إسرائيل، مصر، وتركيا).

(Ayubi, 1991). Political Islam: Religion and Politics in the Arab World

يُعد هذا الكتاب من أهم الدراسات التأسيسية الغربية حول الإسلام السياسي في العالم العربي.، مع التركيز على العلاقة بين الدين والسياسة في العالم العربي، وتحليل للحركات الإسلامية وتأثيرها على السياسة يناقش نزيه أيوبي الصعود المتزايد للحركات الإسلامية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويحاول فهم العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية التي تغذي هذه الظاهرة، بعيدًا عن التفسيرات التبسيطية التي تربطها مباشرة فقط بـ «العودة إلى الدين». ويحاجج أيوبي أن ما يسمى بـ «الإسلام السياسي» هو أداة سياسية أكثر من كونه مشروعًا دينيًا صرفًا، وأن استخدام الدين في المجال العام في كثير من الأحيان يخفي صراعات على السلطة، والتوزيع الاقتصادي، والهوية الثقافية.

تعقيب تحليلي على الدراسات السابقة

يتبين من الدراسات السابقة تنوعها بين تحليلات تاريخية وفقهية وسوسيولوجية ركّزت غالبًا على الوصف أو التأريخ الجزئي للعلاقة بين الدين والسياسة، لكنها افتقرت إلى مقاربة نقدية تأويلية تركّب بين الفكر الغربي والإسلامي في قضايا مركزية مثل الشرعية والحاكمية والمواطنة. كما أغفلت معظمها تناول تأثير الربيع العربي كمنعطف تاريخي في علاقة الدين بالسياسة، وتجاهلت إسهامات مفكرين معاصرين كطه عبد الرحمن والجابري وأبو زيد الذين قدّموا قراءات معرفية عميقة للتراث السياسي.

من هنا يقدّم هذا البحث رؤية تحليلية–نقدية تتجاوز الثنائيات التقليدية، وتربط النظرية بالتجارب التاريخية والمعاصرة، وتفتح آفاقًا معرفية جديدة لفهم علاقة الدين بالسياسة بعيدًا عن التوظيف الأيديولوجي أو الإقصاء الحداثي.

الفجوة البحثية

ترى الباحثة أنه وعلى الرغم من الكم الوفير من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر السياسي الإسلامي، تظل هناك بعض الفجوات البحثية التي تحتاج إلى مزيد من الاستكشاف:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تفتقر الأدبيات إلى دراسات معمقة تقارن بين تطور الفكر السياسي في السياقات الإسلامية والغربية الحديثة، مع التركيز على كيفية تأثير العولمة والتحديث على كلا السياقين. ونلاحظ انه على الرغم من وجود دراسات حول الحركات الإسلامية التقليدية، إلا أن هناك نقصًا في الأبحاث التي تتناول الحركات الإسلامية الناشئة بعد الربيع العربي وتأثيرها على المشهد السياسي. كما أنه توجد فجوة في الدراسات التي تستكشف مساهمة النساء في تطوير الفكر السياسي الإسلامي، وكيفية تأثير ذلك على السياسات المعاصرة. كما أننا نحتاج إلى التركيز على كيفية تضمين المبادئ الإسلامية في الدساتير الحديثة، وتأثير ذلك على التشريعات والسياسات. ومن الأهمية أيضا دراسة تأثير التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على الفكر السياسي الإسلام حيث أنه مع تزايد استخدام التكنولوجيا، تبرز الحاجة إلى دراسات تستكشف كيفية تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تشكيل ونشر الأفكار السياسية الإسلامية.

وتعتقد الباحثة أن توفير دراسات تملأ هذه الفجوات سيسهم في:

- إثراء الخطاب المعرفي المعاصر حول العلاقة بين الدين والسياسة، بعيدًا عن الطروحات التقليدية أو المؤدلجة، وفتح آفاق بحثية جديدة تتسم بالتحليل المركّب والشامل.
- بناء نماذج تفسيرية حديثة قادرة على التعامل مع المتغيرات الواقعية في المجتمعات الإسلامية، كالدولة الوطنية، والحركات الاجتماعية، والعلمنة الجزئية، والتعددية الدينية والسياسية.
- تقديم مرجعيات فكرية وسياسية معتدلة تتجاوز الثنائية الصدامية بين «الدولة الدينية» و»الدولة العلمانية»، وتؤسس لفضاء عام مشترك يقوم على المواطنة والمصلحة العامة دون إقصاء للمرجعيات الدينية.
- إعادة صياغة العلاقة بين الدين والدولة على أسس عقلانية ومصلحية، تُراعي الخصوصيات الحضارية، وتستفيد من التجارب المقارنة، مع ضمان حقوق الإنسان، والتعددية، والعدالة.
- تحقيق توازن نقدي بين التراث والحداثة، يتيح للمجتمعات الإسلامية أن تنتج خطابًا سياسيًا نابعًا من ذاتها، ومؤسسًا على معايير أخلاقية، لا تابعًا لنماذج مستوردة أو مقولات مغلقة.

المحور الأول: الدين والسياسة في الفكر السياسي الغربي: من التقديس إلى العلمنة

تُعد العلاقة بين الدين والسياسة في الفكر الغربي من القضايا المركزية التي خضعت لتحولات جذرية، بدءًا من العصر الوسيط الكنسي حيث كانت الكنيسة تُمثّل المرجعية المطلقة، وصولًا إلى الحداثة التي رسّخت مبدأ العلمنة وفصل المجال الديني عن المجال السياسي. وقد واكبت هذه التحولات تطوراً في البنية الفكرية للنظرية السياسية الغربية، بحيث انتقل الدين من مصدر للشرعية إلى مجرد عنصر ثقافي رمزي في الحياة العامة (Philpott, 2007; Casanova, 1994).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

– الدين كمرجعية عليا في العصور الوسطى

في الفكر السياسي الوسيط، كانت الكنيسة تُجسّد السلطة الروحية العليا، وتُعتبر المهيمنة على المجالين الديني والسياسي. يمثل **القديس أوغسطين** (354–430م) هذا التصور في كتابه مدينة الله، حيث ميّز بين «المدينة الأرضية» و«المدينة السماوية»، مؤكدًا أن السلطة السياسية لا تكون عادلة إلا إذا خضعت للقيم المسيحية (Augustine, 1998).. في حين أن توما **الأكويني** (1225–1274م)، فقد قدّم صيغة توفيقية بين العقل والإيمان، معتبراً أن السيادة الزمنية مشروعة، لكنها يجب أن تُستمد من السلطة الدينية العليا، ومؤسسته الكنسية. (Aquinas,2002) [1]

– الإصلاح الديني وتحولات المرجعية

جاءت حركة الإصلاح الديني مع **مارتن لوثر** (1483–1546م) لتقوّض السلطة المطلقة للكنيسة، وتفتح الباب أمام «الفردانية الدينية»، حيث يصبح الإيمان علاقة مباشرة بين الإنسان والله، دون وساطة كنسية (Luther, 2003). أما **جون كالفن**، فقد أرسى مفهومًا صارمًا للحكم الأخلاقي، حيث دعا إلى فرض رقابة دينية على الحكّام من قبل المجتمع المؤمن، وهو ما اعتبره البعض تأصيلاً أوليًا للدولة الثيوقراطية الحديثة (Benedict, 1999).

– الحداثة السياسية وفصل السلطات

مع فكر الحداثة، حصل تحوّل جذري في فهم السياسة، حيث تم فصل الدين عن السياسة كمجالين مستقلين. في كتابه الليفي ثان، يرى **توماس هوبز** أن الدولة هي نتاج تعاقد اجتماعي، وواجبها حفظ الأمن، وليس تطبيق الشريعة أو الأخلاق الديني (Hobbes, 1996)

أما **جون لوك**، فقد أكد على التسامح الديني والفصل بين الكنيسة والدولة، معتبراً أن وظيفة الدولة هي حماية الحقوق الطبيعية، لا فرض العقائد (Locke, 1983).

في المقابل، قدّم **جان جاك روسو** مفهوم «الدين المدني»، الذي يُوظف الرموز الدينية لخدمة التماسك الاجتماعي، دون أن يمنح رجال الدين سلطة على الشأن السياسي (Rousseau, 2002)..

– العلمنة وصعود الدولة القومية

مع نشوء الدولة الحديثة، حصلت عملية «علمنة» للسلطة السياسية، بحيث لم تعد تستمد شرعيتها من النصوص الدينية أو المؤسسات الكنسية، بل من «الإرادة العامة» و«السيادة الوطنية». وقد لعبت الثورات الأوروبية (الفرنسية والأمريكية) دوراً محوريًا في إرساء هذه المفاهيم، خاصة مع تطور العقلانية الوضعية وفلسفات التنوير (Casanova, 1994; Taylor, 2007)..

1 . النوستالجيا السياسية: هي «الحنين إلى نماذج سياسية مثالية من الماضي، تُستدعى عادةٍ لتبرير مشروع سياسي حالي، وتغفل تعقيدات السياق الراهن» (Boy, 2001). في الفكر الإسلامي المعاصر، تظهر النوستالجيا في خطاب استعادة الخلافة أو المدينة الفاضلة دون نقد للممارسة التاريخية أو فحص لشروط العصر

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

– النقد المعاصر – من التفكيك إلى الحوار

في القرن العشرين، ظهرت قراءات نقدية جديدة لدور الدين في السياسة الغربية. رأى **ميشيل فوكو** أن الدين، مثل غيره من الخطابات، هو أداة لإنتاج السلطة وتكريس أنماط الهيمنة الاجتماعية (Foucault,1978). أما **يورغن هابرماس** فقد قدّم طرحًا أكثر تصالحًا، معتبراً أن الدين لم ينتهِ من المجال العام، بل لا بد من دمجه من خلال «الترجمة إلى لغة عقلانية (Habermas, 2006).

أما **تشارلز تايلور**، فدافع عن دور الدين كرافد للهوية والقيم الأخلاقية في المجتمعات الحديثة، ورفض اختزاله إلى ظاهرة ما قبل حداثية (Taylor, 2007)

تخلص الباحثة هنا أن التحولات التاريخية تظهر أن الدين في الغرب لم يُقصَ تمامًا من المجال السياسي، بل أُعيد تشكيل دوره في ظل الدولة الحديثة. انتقل من كونه مصدراً مباشراً للشرعية السياسية إلى عنصر رمزي وثقافي يخضع للمساءلة العقلانية. ورغم قوة نزعة العلمنة، إلا أن الدين لا يزال حاضراً بطرق مختلفة، ما يفتح بابًا لتأملات مقارنة مع السياق الإسلامي، الذي حافظ فيه الدين على مركزية أكبر.

الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي: من الخلافة إلى السياسة الشرعية

تمهيد مفاهيمي – الدولة والدين في التصور الإسلامي الكلاسيكي

ارتبطت نشأة الدولة في التصور الإسلامي الكلاسيكي بوظيفة دينية في الأساس، تمثّلت في حماية العقيدة وتنفيذ الشريعة. فـ»الخلافة» لم تُقدَّم في التراث السياسي كنسق مؤسسي محض، بل كامتداد لسلطة النبوة في تنظيم شؤون المجتمع. وبذلك، ظهرت مفاهيم مثل **الخلافة، الإمامة، الشورى، البيعة**، كأدوات لإضفاء الشرعية على السلطة السياسية، من منطلق ديني (الماوردي، 1996؛ ابن خلدون، 2005).

الماوردي (ت 1058م) – الخلافة كسلطة مثالية فوق الواقع

يُعتبر أبو الحسن الماوردي أحد المؤسسين الكبار للفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي، وكتابه "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" من أهم ما كُتب في تنظير نظام الحكم الإسلامي في ظل تراجع الخلافة العباسية عمليًا.

وهنا يعرف الماوردي الخلافة بأنها: "»خلافة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به» (الماوردي، 1996)، وهو تعريف بالغ الدلالة، إذ يؤسس لوظيفة سياسية–دينية موحّدة، تكون فيها السلطة السياسية مكلّفة بحماية الدين وتطبيقه.

غير أن الماوردي يضع شروطًا صارمة للإمام (كالعدالة، العلم، الكفاءة، سلامة الحواس...)، لكنه **لا يربط اختياره بعملية شورية موسعة أو اختيار حر من الأمة**، بل يكتفي ببيعة أهل الحل

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

والعقد، وقد يجيز أحيانًا تولية الإمام من قبل إمام سابق أو عبر القهر. هذا يبرز تركيزه على «الشرعية الوظيفية» أكثر من «الشرعية الشعبية". (الماوردي، 1996).

رغم طابع الكتابة الفقهي، إلا أن الماوردي كان مدركًا لتحولات السلطة في عصره، وأظهر بعدا براغماتيا في تنظيره، حيث فتح الباب لتبرير شرعية المتغلب، حين تكون له القدرة على حفظ النظام ومنع الفتنة، وهو ما اعتُبر لاحقًا «مدخلًا فقهياً لتقنين الاستبداد» (النجار، 1988؛ عبد المجيد، 2012). في فصول الكتاب، يُقدّم الماوردي **نظرية متماسكة للسلطة السياسية**، تنطلق من أن إقامة «الإمام» واجب شرعي لحماية الدين وتنظيم الدنيا. يقول: فإذا خلا الزمان عن إمام قُوِّم لإقامة الإمام، لما فيه من إقامة الفروض وصيانة الحقوق".

هذه الصيغة توضح أن الماوردي ينظر إلى الإمامة باعتبارها وظيفة لضمان الاستقرار و**منع الفتنة والفوضى**، لا باعتبارها عقدًا اجتماعيًا يعكس الإرادة السياسية للأمة.

الماوردي لا يناقش صراحة إمكانية تعدد السلطات أو وجود معارضة سياسية مؤسسية. بل يرى أن الإمام **هو المرجع الأعلى**، وصاحب الحق في تعيين الولاة والقضاة، وضبط الشأن العام. نجد حديثًا عن تداول السلطة، أو الرقابة على الحاكم، أو حق الأمة في عزله، إلا في حدود ضيقة ومقيدة.

وهنا تخلص الدراسة الى:

- يوفّق الماوردي بين المرجعية الدينية والبراغماتية السياسية، لكنه يكرّس من حيث لا يدري ثنائية «الحاكم الشرعي/الحاكم الضرورة".
- لا يفصل بين المجال السياسي والمجال العقدي، بل يجعل السياسة امتدادًا مباشراً للعقيدة، مما يعقّد إمكانية المساءلة.
- يهيمن في كتابه منطق «الحفاظ على النظام العام» أكثر من التفكير في الحقوق السياسية للأمة أو التعددية.

ولذلك، يمكن القول إن الماوردي أسّس لنموذج السلطة الشرعية الموجهة من الأعلى، لا السلطة التعاقدية، رغم حديثه عن الشورى.

الغزالي – بين السلطة الروحية والواقعية

يقدم **أبو حامد الغزالي** تصوراً مركبًا، يجمع بين التمسك بالشرعية الروحية، والتسامح مع الواقع السياسي.

ففي كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد"، يؤكد على ضرورة وجود الإمام لحفظ الدين. لكن في "إحياء علوم الدين", يتبنى رؤية عملية أكثر، فيُقرّ بشرعية الحاكم المتغلب إذا حقق الأمن ومنع الفتنة، حتى وإن لم يكن عادلًا (الغزالي، 1993).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

نستطيع القول ان الغزالي يعتبر من أوائل من رسّخوا أولوية «وحدة الأمة» على المطالبة بالعدالة، وهو ما جعل بعض المفكرين مثل **عبد الله العروي** يرونه ممهّدًا للاستبداد الديني باسم الطاعة والسكينة.

ابن تيمية – السياسة الشرعية وواقعية الحكم

جاء **ابن تيمية** في سياق انحلال سياسي وتحديات فكرية كبرى، ليطرح مفهوم "**السياسة الشرعية**"، أي:

الحكم بما يحقق مصلحة الأمة، حتى لو لم يُنص عليه حرفيًا في الشريعة، ما دام لا يتعارض معها.

ففي كتابه "السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية", شدد على أن العدل أساس الحكم، لا مجرد الالتزام الشكلي بالشريعة. ويرى أن الحاكم يُشرعن بشرطه: تحقيق المصلحة ودرء المفسدة، لا بمجرد التولية أو النسب (ابن تيمية، 1997).

تجد الدراسة هنا أن ابن تيمية يعد من المفكرين الذين تجاوزوا الفقه التقليدي لصالح **مقاصد الشريعة**، مما جعله مرجعًا رئيسيًا اليوم في مفاهيم مثل **الحكم الراشد** ضمن الرؤية الإسلامية.

ابن خلدون – الدولة كظاهرة اجتماعية

أما **ابن خلدون**، فكان رائدًا في قراءة السياسة بوصفها **ظاهرة اجتماعية–تاريخية**، لا دينية فقط. في "المقدمة", يرى أن السلطة تقوم أولًا على **العصبية والغلبة**، ثم تأتي الشريعة لتمنحها الشرعية لاحقًا.

ويقول: «الملك الطبيعي هو حمل الكافة على مقتضى الغلبة، والملك الشرعي هو ما يحملهم على مقتضى الشرع» (ابن خلدون، 2005).

تعتقد الباحثة هنا أن ابن خلدون قد فتح الباب أمام رؤية «واقعية علمانية» للسلطة، دون أن يُنكر دور الدين، لكنه فصله عن أصل السلطة وجوهر قيام الدولة، وبهذا يُعد من أوائل المفكرين الذين **تميّز لديهم المجال السياسي عن المجال العقدي**.

تكشف هذه النماذج الأربعة حسب ما ترى الباحثة عن **تعدد وتنوع التصورات الإسلامية الكلاسيكية** للعلاقة بين الدين والسياسة:

- الماوردي: توحيد بين السلطتين (الدين = السياسة).
- الغزالي: أولوية وحدة الأمة على عدالة الحكم.
- ابن تيمية: حكم بالمصلحة ضمن الشريعة.
- ابن خلدون: السياسة محكومة بالعصبية والتاريخ، لا الدين فقط.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ويظهر أن الفكر السياسي الإسلامي لم يكن «نموذجًا واحدًا»، بل كان **مرآة لتفاعلات الفقه والنص مع الواقع السياسي والاجتماعي**، مما يفتح بابًا واسعًا لإعادة القراءة والنقد والتأويل في السياقات المعاصرة.

مقارنة تحليلية بين نماذج إسلامية كلاسيكية: الماوردي – الغزالي – ابن تيمية – ابن خلدون – الفارابي

من خلال الاطلاع على العديد من النماذج الإسلامية الكلاسيكية، ترى الباحثة أنه وعلى الرغم من توحُّد الخلفية الإسلامية في المرجعية العقدية والفقهية، إلا أن التصورات حول السلطة السياسية وتداخلها مع الدين تفاوتت جذريًا بين المفكرين المسلمين الكبار.

نرى الماوردي مثلا في كتابه الأحكام السلطانية، والذي يُعد من أبرز المنظّرين لنموذج الحكم الإسلامي التقليدي، فقد عرّف الخلافة بأنها «خلافة عن النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به» (الماوردي، 1996). وهو بذلك يوحّد بين المرجعيتين، ويضع السلطة الدينية والسياسية في كيان واحد، مع ترك هامش للبراغماتية السياسية من خلال إجازة ولاية «المتغلب»، مما أدى إلى ما وصفه بعض الباحثين بـ»تأصيل الاستبداد الفقهي» (عبد المجيد، 2012).

في حين أن الغزالي في إحياء علوم الدين والاقتصاد في الاعتقاد، قدّم تصوراً توفيقيًا بين الشرعية الدينية والواقعية السياسية. فرغم دفاعه عن مشروعية الإمام، فإنه أقر بشرعية الحاكم القادر على «درء الفتنة»، حتى إن لم يستوفِ شروط العدل الكامل. وبهذا، أسّس لمنظور يقدّم وحدة الأمة والاستقرار على حساب المحاسبة السياسية، مما جعل البعض (مثل عبد الله العروي) يعتبره من الممهّدين للاستبداد المقنّع بالمقدّس.

وانطلق ابن تيمية في السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، من مفهوم «المصلحة» باعتبارها جوهر الحكم، حيث يجوز للحاكم اتخاذ قرارات لا نص فيها، ما دامت تحقق العدل ولا تعارض الشريعة. ويختلف عن الماوردي والغزالي في اعتماده على مقاصد الشريعة كمعيار للحكم، وهو بذلك يفتح المجال لفكرة «السياسة الواقعية» المرتكزة على الصالح العام (ابن تيمية، 1997).

أما في المقدمة، فقد قدّم نموذجًا واقعيًا يعتبر الدولة ظاهرة اجتماعية تُبنى على العصبية والغلبة، قبل أن تأتي الشريعة لتمنحها الشرعية. وهو من أوائل من ميّزوا بين «الملك الطبيعي» و»الملك الشرعي»، أي بين الدولة كقوة مادية والدين كقيمة أخلاقية، مما يُعد نواة مبكرة لفصل نسبي بين الديني والسياسي (ابن خلدون، 2005).

واستفرد الفارابي في آراء أهل المدينة الفاضلة، واستطاع أن يقدّم نموذجًا فلسفيًا أفلاطونيًا لنظام الحكم، حيث يكون الحاكم «النبي–الفيلسوف»، أي جامعًا بين النبوة والحكمة والعقل السياسي. ورغم طابعه المثالي، إلا أن الفارابي كان يُدرك أن هذا النموذج نادر، وطرح لاحقًا بدائل سلطوية عقلانية غير نبوية (الفارابي، 1986)، مما يدل على إمكانية قيام دولة عقلية خالية من المرجعية النصية الحصرية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

جدو 1: مقارنة بين أبرز المفكرين في الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي

العلاقة بين الدين والسياسة	الموقف من الحاكم المتغلب	نظرة للسلطة	مصدر الشرعية	المفكر
وحدة السلطتين الدينية والسياسية	مقبولة تنظيمياً حفظاً للنظام	مثالية وظيفية	ديني–فقهي	الماوردي
توفيق ضمني بين الشرعية والواقع	مبرّرة درءًا للفتنة	أخلاقية–واقعية	ديني–روحي	الغزالي
ديني تأويلي قائم على المصلحة	مشروطة بتحقيق العدل	مقاصدية واقعية	ديني–مصلحي	ابن تيمية
فصل نسبي بين الدين والسياسة	لم يركّز على شرعية الحاكم	واقعية سوسيولوجية	اجتماعي–تاريخي	ابن خلدون
نموذج عقلاني خارج المرجعية النصية	لم يناقشه بوضوح	فلسفي–رؤيوي	عقلاني–فلسفي–مثالي	الفارابي

الفكر الإصلاحي والنهضوي في الإسلام: من عبده إلى الجابري – بين التجديد والتأويل

شهد الفكر السياسي الإسلامي في القرنين التاسع عشر والعشرين موجة إصلاحية ونهضوية عميقة، استجابة لانهيار الخلافة، وتراجع الحضارة الإسلامية، وتحديات الاستعمار والدولة القُطرية. وقد سعى مفكرو هذه المرحلة إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدين والسياسة، من خلال عقلنة الفهم الديني، وتجديد أدوات الفقه، وطرح مقاربات تأويلية حديثة تتفاعل مع قيم الحداثة دون الذوبان فيها.

– جمال الدين الأفغاني (1838–1897): الصحوة ضد الاستبداد والاستعمار

مثّل **الأفغاني** الصوت الثوري الأول في الفكر الإصلاحي، حيث دعا إلى النهوض بالأمة عبر العودة إلى «روح الإسلام»، لا إلى تقاليده المتجمدة. رفض الاستبداد السياسي، وربط بين الانحطاط الإسلامي وتسييس الدين لصالح السلطان (Keddie, 1968). كما رأى أن الإسلام في جوهره لا يتناقض مع العقل أو التقدم، بل العكس، وقد وظّف الدين كأداة للتحفيز السياسي والنهوض الحضاري.

يتضح من خلال الدراسة أن الأفغاني لم يقدّم نظرية سياسية متكاملة، لكنه مهّد الطريق لتحرير الدين من قبضة السلطة، والدعوة إلى وعي سياسي إسلامي مقاوم.

– محمد عبده (1849–1905): التوفيق بين الشريعة والحداثة

من الجدير ذكره أن عبده تلميذ الأفغاني وأحد أبرز رموز التجديد، حيث دعا محمد عبده إلى تنقية العقيدة من الخرافة، وجعل الشريعة تتفاعل مع العقل والزمن. في تفسيره لـ «الخلافة»، فرّق

بين المقاصد العليا للشريعة، وبين شكل الدولة، معتبراً أن الإسلام لا يفرض نظام حكم محدد، بل يضع قيمًا ترشد السياسيين، ورأى أن الدولة يمكن أن تكون «مدنية ذات مرجعية أخلاقية»، لا ثيوقراطية، وأن الشورى قابلة للتطوير لتوازي الديمقراطية. (Abduh, 1966)

نستطيع القول إن عبده قدّم أول محاولة للتأصيل لنظام سياسي «غير خلافي»، لكنه اصطدم بمعوقات التقليد وعنف السلطة.

– رشيد رضا (1865–1935): التذبذب بين التجديد والحنين للخلافة

رغم تأثره بعبده، اتخذ **رشيد رضا** مساراً أكثر محافظة، خصوصًا بعد سقوط الخلافة العثمانية. فقد عاد لتأكيد مركزية «الخلافة» كضرورة شرعية لحفظ الدين ووحدة الأمة (Rida, 1923).وفي الوقت نفسه، دعا لتجديد الفقه السياسي والاجتماعي، وربط الدين بالأمة لا بالحكام.

نستطيع القول إن رضا كان صوتًا مزدوجًا: إصلاحيًا في مقاربة الفقه، لكنه محافظ في البنية السياسية، متأرجحًا بين التجديد والنوستالجيا.

– عبد الرحمن الكواكبي (1855–1902): نقد الاستبداد الديني والسياسي

في كتابه "طبائع الاستبداد"، وجّه الكواكبي نقدًا جريئًا لربط الدين بالاستبداد، محمّلاً فقهاء السلطة مسؤولية تغييب الأمة، ومعتبراً أن الطغيان السياسي يتغذّى من استخدام الدين كغطاء (الكواكبي، 1992). ورأى أن الإسلام الحقيقي يدعو للحرية والعدل، وأن التحرر يبدأ من نقد «الاستبداد المقنّع بالمقدّس".

نلحظ هنا ;كيف ان الكواكبي يعتبر من أوائل من طرحوا بوضوح ضرورة فصل الدين عن أدوات السلطة، لا عن الأخلاق العامة، وهو ما يجعل أفكاره قريبة من الحداثة النقدية.

– المفكرون التأويليون المعاصرون: الجابري، طه عبد الرحمن، نصر حامد أبو زيد

سعى محمد عايد الجابري إلى تفكيك بنية العقل السياسي الإسلامي، مميزاً بين «العقل البياني» (المرتبط بالنقل والفقه) و»العقل البرهاني» (المرتبط بالعقل والحوار). رأى أن إشكالية السياسة في الإسلام جاءت من تداخل «الديني بالقبلي»، وأن الإصلاح يتطلب عقلانية حداثية (الجابري، 1991).

في حين قدم طه عبد الرحمن مقاربة أخلاقية–إيمانية للسياسة، تقوم على أن السياسة لا يمكن فصلها عن القيم الروحية، لكن دون أن تذوب في «السلطة الدينية». رفض النقل الأعمى للنموذج الغربي، ودعا إلى تأصيل مفاهيم مثل الشورى، الحق، والمواطنة، انطلاقًا من منطق الائتمان لا الهيمنة (عبد الرحمن، 2000).

أما نصر حامد أبو زيد فقد انطلق في مقاربته التأويلية من كون النص القرآني خطابًا تاريخيًا نزل في سياق اجتماعي–ثقافي محدد، معتبراً أن أي فهم جامد للنص يعكس مصالح سلطوية

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

تاريخية أكثر مما يعكس المقاصد الحقيقية للدين. وقد دعا إلى قراءة النص قراءة تأويلية معاصرة تحرره من القراءات الأيديولوجية التي استخدمته لتبرير الاستبداد أو الإقصاء، مؤكدًا على ضرورة الجمع بين التحليل اللغوي للنص وسياقاته التاريخية والاجتماعية لفهم أبعاده المقاصدية في قضايا مثل السلطة والشرعية والعدالة (أبو زيد، 1994).

تخلص الدراسة هنا أن التيار الإصلاحي الإسلامي يمثل جسراً معرفيًا بين التراث والمعاصرة، وبين الشرعية الدينية والمشروعية **السياسية**. وقد تنوعت أطروحاته بين:

- التوفيق (عبده، الأفغاني)
- الإصلاح القانوني–الاجتماعي (رضا)
- النقد الراديكالي للاستبداد (الكواكبي)
- والتحليل المعرفي العميق (الجابري، طه، أبو زيد)

لكنّ السمة الجامعة بينهم كانت البحث عن أفق جديد للعلاقة بين الدين والسياسة، لا يستنسخ الماضي، ولا يتورط في تبعية للحداثة الغربية، بل ينفتح على التأويل، والعقل، والحرية.

إشكاليات العلاقة المعاصرة بين الدين والسياسة في العالم الإسلامي

تُعد العلاقة بين الدين والسياسة في السياق الإسلامي المعاصر واحدة من أكثر القضايا تعقيدًا وحساسية، نظراً لتراكم إرث فقهي–تاريخي كثيف، وتضارب مشاريع فكرية متباينة، واشتباك الدين بالهوية، وبالشرعية السياسية، وبقضايا الحكم والدولة. وقد زاد من عمق هذه الإشكالية الانفجار الحاد للحركات الإسلامية في العقود الأخيرة، وتعاظم التحديات التي فرضتها الدولة الوطنية الحديثة، والعولمة، والنماذج الغربية في الحكم.

– **الدولة الوطنية وحدود المرجعية الدينية**

أنتجت مرحلة ما بعد الاستعمار "**الدولة الوطنية الحديثة**"، التي استمدت شرعيتها من مفاهيم جديدة مثل السيادة الشعبية، القانون الوضعي، والعقد الاجتماعي، مما أدى إلى تراجع موقع الدين كمرجعية دستورية وتشريعية، وظهرت نماذج من «العلمنة الانتقائية» تختلف من بلد لآخر (Bouzid, 2013).

في كثير من الحالات، تم احتواء الدين داخل المؤسسات الرسمية (وزارات الأوقاف، الإفتاء)، أو تهميشه سياسيًا، دون حذفه اجتماعيًا أو ثقافيًا، مما أفرز حالة من "الازدواج القيمي" بين النصوص الدينية والممارسة السياسية.

– **الإسلام السياسي وسؤال الشرعية**

ظهرت الحركات الإسلامية كفاعل سياسي بارز منذ سبعينيات القرن العشرين، ساعية إلى إعادة

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

"**تديين السياسة**" بعد أن تم تهميشها في الدولة الحديثة. وقدّمت هذه الحركات نفسها كبديل أخلاقي–دستوري للأنظمة الوضعية، واستندت إلى مقولات «الحاكمية»، و»تطبيق الشريعة»، و»استعادة الخلافة» (Ayoobi, 2008).

لكن هذه الأطروحات أثارت أسئلة كبرى حول:

- مدى تمثيلها الحقيقي للإسلام.
- علاقتها بالديمقراطية وحقوق الإنسان.
- قابليتها للحكم لا للمعارضة فقط.
- قدرتها على إنتاج فكر سياسي مرن غير أيديولوجي.

وقد كشف الواقع في بعض البلدان أن تديين السياسة قد يؤدي أحيانًا إلى تسييس الدين نفسه، بما يجعله أداة للصراع أو التبرير، لا للإصلاح والمصلحة العامة.

– **العلمانية في السياق الإسلامي: خصومة مفاهيمية؟**

أثار مصطلح "العلمانية" توترات كبرى في الفكر الإسلامي الحديث. ففي حين يراها البعض ضرورة لفصل السلطة عن المقدّس وحماية الدين من التوظيف، يراها آخرون تغريبًا وعدوانًا على الشريعة (Arkoun, 2006).

غير أن هناك محاولات معاصرة لإعادة تعريف العلمانية من زاوية إسلامية:

- عبد الوهاب المسيري فرّق بين «العلمانية الجزئية» (فصل المؤسسات) و»العلمانية الشاملة» (فصل القيم) (المسيري، 2002).
- عبد المجيد الشرفي دعا إلى «تحرير الإسلام من الأدلجة»، لا من الفضاء العام (الشرفي، 2005).
- سعيد ناشيد دافع عن إمكانية وجود «روح علمانية إيمانية»، تحمي الحرية ولا تقصي الدين (ناشيد، 2017).

يبدو من خلال كل ما تقدم أن الصراع هنا ليس مع «فكرة الفصل» بقدر ما هو مع اللغة المفاهيمية الموروثة عن التجربة الغربية.

– **الديمقراطية والشريعة: بين التصادم والتكامل**

أحد أبرز مظاهر الإشكال اليوم هو تعارض مرجعية الشريعة مع آليات الديمقراطية الحديثة في بعض التصورات الإسلامية من خلال طرح العديد من التساؤلات:

- كيف يمكن للشعب أن يكون مصدر السلطات، إذا كانت السيادة لله؟
- هل الأحزاب الدينية تقبل بتداول السلطة؟
- هل تعترف بحرية المعتقد وحقوق الأقليات؟

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

بعض المفكرين (مثل: راشد الغنوشي، عبد الله النعيم، فهمي هويدي) حاولوا تقديم نماذج للتكامل بين القيم الإسلامية والديمقراطية (الغنوشي، 2012)، عبر:

- فهم مقاصدي للشريعة.
- تبني الشورى كأساس للتعددية.
- إعادة تعريف «الحاكمية» من منظور تعاقدي لا فوقي.

– تحديات ما بعد «الربيع العربي"

أعادت ثورات 2011 فتح ملف الدين والسياسة بقوة، بعد أن وصلت الحركات الإسلامية إلى الحكم في عدد من البلدان (مصر، تونس، المغرب). لكن التجربة أظهرت عدة أزمات:

- ضعف النظرية السياسية لدى هذه الحركات.
- التردد في الحسم بين «الدعوي» و«السياسي".
- إخفاقات في إدارة الدولة ضمن منظومة تعددية.

وفتحت هذه التجربة بابًا للنقاش: هل أزمة العلاقة بين الدين والسياسة في العالم الإسلامي هي أزمة فكر أم ممارسة؟ أم أن المأزق أعمق ويتعلق بالبنية التأسيسية للدولة نفسها؟

يتبين لنا من الواقع المعاصر أن العلاقة بين الدين والسياسة في السياق الإسلامي لا تزال مفتوحة على التوتر والتفاوض. فالقطيعة بين الشريعة والدولة لم تكتمل، كما أن الاندماج لم يستقر. وبين فكر «الخلافة» وفكر «الدولة المدنية»، ما زال المسلمون يبحثون عن صيغة تجمع بين المرجعية والواقعية، بين القيم والحقوق، بين الجماعة والمواطنة. وهو ما يدفعنا إلى ضرورة تأمل عميق في المقاربات المعرفية التي تُعيد التفكير في هذه العلاقة، خارج منطق الصراع الثنائي، وضمن أفق تأويلي–مدني–قيمي.

الحركات الإسلامية بعد الربيع العربي

بعد عام 2011، وجدت العديد من الحركات الإسلامية نفسها أمام لحظة سياسية استثنائية: فرصة للوصول إلى الحكم عبر أدوات ديمقراطية بعد عقود من التهميش. غير أن الواقع أظهر هشاشة في البناء النظري والممارسة السياسية لهذه التيارات، وانكشاف حدود خطاب «الشرعية الدينية» في ظل أنظمة تعددية.

في مصر، شكّلت تجربة «الإخوان المسلمين» بعد الثورة حالة اختبار حاد، حيث انتقلوا من المعارضة إلى رئاسة الدولة، لكنهم اصطدموا بتحديات الحكم، وافتقروا إلى تصور شامل للدولة الحديثة، مما ساهم في فقدان جزء كبير من الشرعية السياسية والقاعدة المجتمعية، وصولًا إلى الانقلاب عليهم في 2013 (El-Ghobashy, 2012).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أما في تونس، فقد قدّمت حركة «النهضة» نموذجًا أكثر براغماتية، حيث اختارت بعد ضغط الشارع التخلي الطوعي عن السلطة لصالح التوافق الوطني، مما ساهم في تعزيز حضورها السياسي، وإن كان ذلك قد أثار جدلاً داخل قواعدها بشأن حدود التنازل عن المرجعية الإسلامية (Wolf, 2017) .

في **المغرب**، صعد حزب «العدالة والتنمية» عبر الانتخابات، لكنه سرعان ما واجه إشكاليات في التحالفات السياسية، وتراجع خطابه الإسلامي لصالح خطاب «الدولة المدنية»، مما دفع كثيرين لاعتباره نموذجًا لـ «التحول إلى حزب إداري» لا إصلاحي (Caveators & Merone, 2013)

هذه التجارب مجتمعة تكشف أن أزمة الإسلام السياسي بعد الربيع العربي ليست فقط في الممارسة، بل في **بنية التصور السياسي ذاته**، والذي لا يزال يتأرجح بين المرجعية الشرعية التقليدية ومتطلبات الدولة الديمقراطية الحديثة.

آفاق جديدة لتفسير العلاقة بين الدين والسياسة: نحو قراءة تأويلية للسلطة والشرعية

بعد أن استعرضنا مسار العلاقة بين الدين والسياسة في الفكرين الغربي والإسلامي، ومراحلها الكلاسيكية والإصلاحية والمعاصرة، تبرز الحاجة إلى **مقاربة جديدة** لهذه العلاقة، تتجاوز الثنائية التقليدية بين «الفصل» و»الدمج»، وتفتح المجال أمام قراءة **تأويلية–نقدية** تضع في الاعتبار تعقيدات الواقع وسياقات التحول.

– من الخطاب الفقهي إلى المقاربة التأويلية

ظل الفكر السياسي الإسلامي محكومًا بمرجعيات فقهية نصوصية تنطلق من الثابت، وتُقيّد السياسي بالشرعي. غير أن هذا النموذج أصبح غير قادر على استيعاب تحولات الدولة، والمجتمع، والحقوق. وتدعو المقاربة التأويلية إلى:

- قراءة تاريخية–نقدية للنص (Abu Zayd, 1994)..
- التمييز بين المقصد والمظهر في الحكم.
- ربط السياسة بالمصلحة، لا بالنصوص المجتزأة.
- الاعتراف بأن الشرعية الدينية لا تلغي المشروعية الدستورية، بل تتكامل معها في أفق أخلاقي مدني.

– السلطة بوصفها ظاهرة اجتماعية–رمزية

طرحت دراسات عديدة (Foucault, 1978; Asad, 2003) أن السلطة ليست فقط مؤسسات وحكام، بل خطابات، ورموز، ومعانٍ تُنتجها الثقافة والدين والمجتمع. وبهذا، فإن الدين لا يجب أن يُرى فقط كمصدر شرعي للسلطة، بل أيضًا باعتبارها:

- فضاء للمعنى الجماعي.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- أداة تعبئة رمزية.
- وسيط أخلاقي بين الدولة والمجتمع.

هذا الفهم يُحرر الدين من التوظيف السلطوي، دون أن يُقصيه من الفضاء العام، ويجعل العلاقة بين الدين والسياسة تشاركية وناقدة، لا توظيفية أو تبعية.

– الدولة الإسلامية كمفهوم إشكالي

أظهرت التجارب المعاصرة أن مصطلح «الدولة الإسلامية» يعاني من فراغ نظري، وحمولة أيديولوجية متضخمة، دون أن يملك تصوراً مؤسسيًا متماسكًا. لذلك، تقترح بعض المقاربات المعاصرة نزع القداسة عن شكل الدولة، والتمييز بين القيم الإسلامية كمبادئ أخلاقية كونية، وبين نماذج الحكم كأطر إجرائية وتاريخية متغيرة. فالدولة ليست تجليًا مقدسًا للإسلام، بل هي آلية بشرية لإدارة الشأن العام، قابلة للنقد والتطوير وفق مقتضيات العدالة والمصلحة العامة. وفي هذا السياق، تظهر الحاجة لإعادة بناء النظرية السياسية الإسلامية على أسس مدنية تشاركية، تدمج بين مقاصد الشريعة ومتطلبات الدولة الحديثة، دون الوقوع في فخ الشمولية أو الاستنساخ الأيديولوجي، والتركيز على المجتمع المؤمن لا الدولة الدينية (El Fadl, 2001).

– من المرجعية المغلقة إلى الشرعية التفاوضية

تقوم العديد من الأطروحات التقليدية على مرجعية مغلقة: إما «الحاكمية لله» أو «السيادة للشعب»، دون وسائط. بينما تذهب التأويلات الجديدة إلى أن:

- المرجعية يجب أن تُفهم كمصدر قيم ومعنى، لا كإطار قانوني جامد.
- الشرعية تُبنى من خلال التوافق المجتمعي والشفافية والمؤسسات.
- الدين يمكن أن يشارك في المجال العام بشرط قبوله بمنطق الحوار الديمقراطي، لا الإلزام العقائدي (Habermas, 2006).

وترى الدراسة أنّ إعادة التفكير في العلاقة بين الدين والسياسة لا تعني نفي الدين أو علمنته، بل تأويله تأويلاً جديدًا، يربطه بالقيم، والمصلحة، والمجتمع، ويحرره من الصراع التاريخي مع الدولة والسلطة.

بالمحصلة نحن بحاجة إلى نموذج يُبقي على الروح الدينية دون تقديس السلطة، ويدمج القيم الأخلاقية في الحياة السياسية دون فرض عقيدي، ويضمن العدالة والحرية والمواطنة، دون نفي للهوية أو المرجعية.

أمثلة تطبيقية من تجارب إسلامية معاصرة: تركيا – إيران – تونس بعد الثورة

رغم التنوع الأيديولوجي والتاريخي بين التجارب الإسلامية الحديثة، إلا أنها تشترك في كونها نماذج حية لمحاولات الجمع بين الدين والسياسة، كلٌ بطريقته الخاصة، ومحدداته الجيوسياسية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- **تركيا (حزب العدالة والتنمية):** قدّمت تركيا، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم عام 2002، نموذجًا مركّبًا لـ«الإسلام المدني المحافظ»، حيث لم يعتمد الحزب خطابًا دينيًا مباشراً، بل تبنّى خطاب الدولة الديمقراطية ذات القيم الأخلاقية، مما جعله مقبولًا لدى قطاعات واسعة في الداخل والخارج (Yavuz, 2009).

مع مرور الوقت، شهدت التجربة التركية تحولاً تدريجياً من التعددية إلى التمركز السلطوي حول شخص الرئيس أردوغان، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة عام 2016، مما أعاد طرح سؤال: هل الإسلام السياسي قادر على المحافظة على الديمقراطية في حال امتلاك السلطة؟

وهنا يبرز ما يسميه البعض «المأزق التركي» بين الدولة المدنية ذات الخلفية الإسلامية، والانزلاق نحو شرعية شخصية–شعبوية تتجاوز المؤسسات.

- **إيران (نظام ولاية الفقيه):** تُمثل إيران نموذجًا مختلفًا، يقوم على دمج عميق بين الشرعية الدينية الشيعية والنظام السياسي، من خلال «ولاية الفقيه»، وهي نظرية طورها الخميني (1970)، وتُنظِّر لحكم الفقيه العادل كممثل عن الإمام الغائب. هذا النموذج أسّس لسلطة دينية مطلقة تتجاوز الدستور والمؤسسات، رغم وجود انتخابات وبرلمان، مما جعل النظام الإيراني ثيوقراطيًا هجينا، يبرر ممارساته باسم المصلحة الشرعية، ويتعامل مع المعارضين على أنهم خصوم دينيون لا سياسيون (Khomeini, 1970; Arjomand, 1988).

تواجه إيران اليوم أزمة شرعية داخلية، خصوصًا بعد الاحتجاجات الواسعة، مما يطرح سؤالًا حادًا: هل تبرر المرجعية الدينية الاستمرار في الحكم المطلق، حتى مع فقدان القبول الشعبي؟

- **تونس (حركة النهضة):** بعد الثورة التونسية (2011)، ظهرت حركة النهضة كقوة سياسية إسلامية حاولت إعادة تعريف علاقتها بالدين والدولة. ففي عام 2016، أعلنت الحركة «التحول إلى حزب مدني»، وفصلت بين النشاط الدعوي والسياسي، لتجنّب تكرار التجربة المصرية (Wolf, 2017). لكن هذه البراغماتية السياسية، ورغم نجاحها النسبي في الحفاظ على التعددية، أدّت إلى انقسام داخلي في القاعدة الإسلامية، واتهامات بالتنازل عن المرجعية، وصولًا إلى تهميش النهضة في المشهد السياسي بعد 2021.

تكشف هذه التجربة عن صعوبة تحقيق توازن دائم بين القيم الإسلامية ومتطلبات الديمقراطية التعددية، خاصة في ظل الضغوط الاجتماعية والدولية.

تكشف هذه النماذج الثلاثة أن الشرعية الإسلامية وحدها غير كافية دون كفاءة سياسية وتعددية مؤسسية. وأن النموذج الإيراني يُظهر خطر الدمج الكامل بين الدين والسياسة، بينما النموذج التونسي يكشف تحديات الفصل الواقعي. والنموذج التركي يؤكد هشاشة التحولات عندما تتحول المرجعية الأخلاقية إلى مرجعية شخصية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الخاتمة

إن العلاقة بين الدين والسياسة لم تكن يومًا علاقةً ثابتة أو أحادية البُعد، بل هي علاقة متغيرة، مركبة، وتخضع لتحولات معرفية وسياقية عميقة. وقد أظهر هذا البحث –عبر مراحله المختلفة– أن هذه العلاقة لم تكن محكومة دائمًا بالتكامل أو القطيعة، وإنما تشكّلت وفق جدلية معقدة بين النص والتاريخ، بين المرجعية والمصلحة، وبين الثابت والمتغير.

في الفكر الغربي، مرّت العلاقة من التداخل العضوي في العصور الوسطى إلى الفصل المؤسسي في الحداثة، ثم إلى محاولات التأويل وإعادة الدمج في أطروحات ما بعد الحداثة. وقد تطورت مفاهيم مثل العَلمانية والمجال العام والدين المدني لتعبّر عن تحولات في النظر إلى الدين، لا كخصم للدولة، بل كشريك مشروط في المجال العام.

أما في الفكر الإسلامي، فقد بُني التصور الكلاسيكي على مبدأ وحدة السلطتين الدينية والسياسية، كما في أطروحات الماوردي وابن تيمية، بينما قدّم الغزالي وابن خلدون رؤى أكثر واقعية، إما بتبرير الضرورة السياسية، أو بتوصيف الدولة كنتاج للعصبية والمصلحة. ثم جاء الفكر الإصلاحي الحديث ليحاول التوفيق بين القيم الدينية ومفاهيم الحداثة السياسية، من خلال أطروحات عبده، الكواكبي، وغيرهم.

وفي السياق المعاصر، أظهرت الإشكالية وجهًا أكثر تعقيدًا؛ إذ باتت العلاقة بين الدين والسياسة محكومة بتحديات الدولة الوطنية، والنظام الدولي، وصعود الإسلام السياسي، وتناقضات العلمنة الجزئية، والانقسامات الطائفية. وقد كشف الواقع العربي، خاصة بعد الربيع العربي، هشاشة الكثير من التصورات الأيديولوجية سواء أكانت إسلامية أم علمانية، وعجزها عن بناء صيغة توازن حقيقي بين الهوية والحداثة، بين المرجعية والسيادة. ومن هنا، برزت الحاجة إلى مقاربة تأويلية جديدة، تتجاوز منطق «السلطة باسم الدين»، وتبتعد عن «إقصاء الدين من المجال العام»، وتؤسس لنموذج سياسي يقوم على:

- فصل وظيفي لا وجودي بين الدين والدولة.
- إعادة تأويل المرجعية الدينية كمصدر للقيم، لا كقانون متصلّب.
- ترسيخ المواطنة بوصفها قاعدة الشرعية السياسية، دون التنازل عن الخصوصية الثقافية.
- جعل العلاقة بين الدين والسياسة علاقة نقد وتكامل، لا علاقة تبعية أو صراع.

إن الخروج من إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة لا يتم عبر «حسم نظري جامد»، بل عبر **حوار معرفي ومجتمعي مفتوح**، يُعيد ترتيب العلاقة من جديد في ضوء المتغيرات، ويحرّر النصوص من الاستخدام الأيديولوجي، ويمنح السياسة أفقًا أخلاقيًا، والدين دوراً تحفيزيًا، دون أن يختزل أحدهما في الآخر.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

انطلاقًا من المنهج التحليلي النقدي المعتمد في هذه الدراسة، تم التوصل إلى عدد من النتائج التي تعكس طبيعة التعقيد في العلاقة بين الدين والسياسة في الفكرين السياسي والإسلامي. وتُبرز النتائج الآتية أهم التحولات المفاهيمية والتأويلية التي تناولها البحث، بما يسهم في فتح أفق جديد لفهم السلطة والشرعية خارج الأطر التقليدية الجامدة.

- أظهرت الدراسة أن ثنائية الدين والسياسة في الفكر الإسلامي لم تكن حالة جامدة، بل عكست تعددية تاريخية: فقد تبنّى الماوردي (القرن 11) أطروحة الدمج الكلّي بين الدين والسياسة في نموذج الدولة السلطانية، بينما قدّم ابن خلدون (القرن 14) رؤية نقدية عرفت بفصل جزئي عبر تفسير الملك بآليات دنيوية، ما يؤكد تنوّع التجارب الإسلامية.
- بيّنت نتائج البحث أن الفكر الإصلاحي الإسلامي منذ أواخر القرن 19 حتى بدايات القرن 21، تراوح بين اتجاهات متباينة؛ مثل دعوة محمد عبده لرؤية إصلاحية تدمج القيم الدينية بالتحديث الإداري، في مقابل اتجاهات كحسن البنا وسيد قطب تميل لإحياء نموذج الخلافة أو الدولة الدينية، وهو ما يبرز الحاجة لاجتهاد جديد يتجاوز هذا التناقض ويقدّم مقاربة مؤسسية تراعي متطلبات الدولة الحديثة.
- خلصت الدراسة إلى أن الواقع السياسي بعد الربيع العربي (2011–2023) في دول مثل مصر، تونس، وليبيا، كشف عن عجز التيارات الإسلامية التي وصلت للحكم عن تطوير أدوات فعالة لإدارة الدولة ضمن نظم ديمقراطية تعددية، حيث سادت الصراعات الداخلية وتراجعت فرص الاستقرار.
- أثبتت النتائج أن مفاهيم مثل العلمانية والدولة المدنية والدين المدني، رغم استخدامها المتكرر في الأدبيات العربية المعاصرة، ما زالت تُفهم في السياق الإسلامي فهمًا ملتبسًا بسبب غياب جهود "التوطين المفاهيمي"، إذ تُستورد من سياقات أوروبية ذات تاريخ صراعي مختلف تمامًا عن تجارب المسلمين.
- تبيّن من خلال المقاربات التأويلية الحديثة، كما عند محمد عابد الجابري في نقد العقل العربي، وطه عبد الرحمن في قضايا الأخلاق والسياسة، وناصر حامد أبو زيد في تأويل النص القرآني، أنها تقدم إمكانات لفهم الدين كخطاب قيمي وأخلاقي يحرّر الدين من التوظيف السياسي، ويفتح الباب أمام صياغة علاقة مرنة بين الدين والسياسة.
- أوضحت الدراسة أن الشرعية السياسية في السياق الإسلامي المعاصر ما تزال تعاني غياب عقد اجتماعي متوافق عليه؛ إذ تتأرجح بين شرعية مستندة إلى "الحاكمية للشريعة" وشرعية قائمة على "إرادة الأمة"، وهو ما يعمق الصراعات السياسية ويحد من بناء نظم حكم ديمقراطية مستقرة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التوصيات

استنادًا إلى ما توصل إليه البحث من نتائج، تبرز الحاجة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تطوير مقاربة أكثر توازنًا وواقعية للعلاقة بين الدين والسياسة، وتعزز من إمكانات التأويل العقلاني والمقاصدي لمفاهيم السلطة والشرعية في السياق الإسلامي المعاصر. وفيما يلي أهم التوصيات التي تقترحها الباحثة استنادًا إلى المعطيات التحليلية للدارسة:

- إعادة تأويل المفاهيم الكبرى: ضرورة تبنّي مقاربة تأويلية معرفية لإعادة قراءة المفاهيم السياسية الإسلامية المركزية مثل الخلافة، الحاكمية، والبيعة، من منظور يتلاءم مع متطلبات الدولة الحديثة وحقوق المواطنة، بما يمنع إسقاط قراءات سلطوية ماضوية على واقع معاصر متغيّر.
- بناء خطاب ديني مدني: صياغة خطاب ديني مدني–أخلاقي متوازن يشارك في المجال العام بفاعلية دون النزوع للهيمنة السياسية، ويؤكد احترام التعددية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان، كخطوة عملية نحو بناء دولة ديمقراطية متماسكة.
- نقد التراث السياسي بموضوعية: تشجيع إعادة قراءة التراث السياسي الإسلامي قراءة نقدية متأنية، تُميّز بدقة بين النصوص التأسيسية (كالقرآن والسنة) وبين التأويلات التاريخية التي ارتبطت بصراعات سياسية أو مصالح سلطوية آنذاك، بهدف تحرير الفكر السياسي الإسلامي من القيود التقليدية.
- إطلاق حوار وطني شامل: ضرورة فتح حوار وطني وفكري حقيقي يجمع بين التيارات الإسلامية والحداثية والعلمانية، حول قضايا جوهرية مثل معنى الدولة، مفهوم الشرعية، أسس المواطنة، وهوية المجتمع، مع تجنّب الصراعات الثنائية العقيمة التي تؤدي لتعميق الانقسامات.
- إجراء دراسات مقارنة تطبيقية: حثّ الباحثين والجامعات ومراكز الدراسات على إنتاج دراسات مقارنة معمقة وميدانية بين الفكر السياسي الإسلامي والنظريات الغربية الحديثة، بهدف توليد رؤية مركبة متعددة الأبعاد تراعي خصوصيات المجتمعات الإسلامية مع الاستفادة من التجارب العالمية.
- ربط الدين بالواقع المؤسسي: التأكيد على أن العلاقة بين الدين والسياسة لا يمكن اختزالها في نقاشات لاهوتية نظرية فقط، بل هي قضية ترتبط مباشرةً ببنية الدولة الحديثة، أنظمتها القانونية، هوية المجتمع، ووظيفة المؤسسات، ما يتطلب تناولها ضمن منظور سياسي–اجتماعي شامل.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

أبو زيد، نصر حامد (1994). نقد الخطاب الديني، القاهرة: سينا للنشر.

ابن تيمية، أحمد (1997). السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، القاهرة: مكتبة ابن تيمية.

ابن خلدون، عبد الرحمن (2005). المقدمة، بيروت: دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن مكرم (2003). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

الجابري، محمد عابد (1991). العقل السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخاتمي، محمد (2001). الدين والفكر في فخ الاستبداد: دراسة في الفكر السياسي للمسلمين بين ازدهار الحضارة الإسلامية وانهيارها، مركز خطوة للتوثيق والدراسات.

عبد الرحمن، طه (2000). الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

عبد المجيد، كمال (2012). نقد الفكر السياسي الإسلامي الكلاسيكي، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، 22(4): 33–58.

عزوز، صباح، ومرزاقة، زيتوني (2022). جدلية العلاقة بين الدين والسياسي: دراسة نظرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر.

العموش، عبد الله (2019). علاقة السياسة بالدين في الإسلام، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، 15(2): 45–67.

الغزالي، أبو حامد (1993). إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة.

الكواكبي، عبد الرحمن (1992). طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.

المسيري، عبد الوهاب (2002). العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة، القاهرة: دار الشروق.

الناشيد، سعيد (2017). الحداثة والقرآن، الدار البيضاء: أفريقيا الشرق.

النجار، عبد المنعم (1988). الفكر السياسي الإسلامي، بيروت: دار النهضة العربية.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ثانياً: المراجع العربية مترجمة

Abd al-Majid, K. (2012). *Critique of Classical Islamic Political Thought*. *Journal of Contemporary Islamic Thought*, 22(4): 33–58.

Abd al-Rahman, T. (2000). *The Arab Right to Philosophical Difference*. Casablanca: Arab Cultural Center.

Abu Zayd, N. H. (1994). *Critique of Religious Discourse*. Cairo: Sina Publishing.

Al-Amoush, A. (2019). The Relationship Between Politics and Religion in Islam. *Journal of Contemporary Islamic Studies*, 15(2): 45–67.

Azouz, S., & Marzaka, Z. (2022). Popular dialectic between religion and politics: A study, Journal of Social and Human Sciences, Algeria.

Al-Ghazali, A. H. (1993). *Revival of Religious Sciences*. Beirut: Dar al-Ma'rifa.

Al-Hatami, M. (2001). *Religion and Thought in the Trap of Tyranny: A Study in Muslim Political Thought between the Rise and Fall of Islamic Civilization*. Khutwa Center for Documentation and Studies.

Ibn Khaldun, A. (2005). *The Muqaddimah (Prolegomena)*. Beirut: Dar al-Fikr.

Ibn Manzur, M. (2003). *Lisan al-Arab (The Tongue of the Arabs)*. Beirut: Dar Sader.

Ibn Taymiyyah, A. (1997). *Public Governance in Reforming the Ruler and the Ruled*. Cairo: Ibn Taymiyyah Library.

Al-Jabri, M. A. (1991). *Arab Political Reason*. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Kawakibi, A. R. (1992). *The Nature of Despotism and the Demise of Enslavement*. Cairo: General Book Organization.

Al-Masiri, A. W. (2002). *Partial Secularism and Comprehensive Secularism*. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Al-Najjar, A. M. (1988). *Islamic Political Thought*. Beirut: Dar Al-Nahda Al-Arabia.

Al-Nashid, S. (2017). *Modernity and the Quran*. Casablanca: Afrique Orient.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Abduh, M. (1966). Al-Islam Din al-Ilm wa al-Madaniyya. Cairo: Dar Al-Manar.

An-Na'im, A. A. (2008). Islam and the Secular State: Negotiating the Future of Sharia. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Aquinas, T. (2002). Summa Theologica. Christian Classics.

Arkoun, M. (2006). Islam: To Reform or to Subvert? London: Saqi Books.

Arjomand, S. A. (1988). The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran. Oxford University Press.

Asad, T. (2003). Formations of the Secular: Christianity, Islam, Modernity. Stanford University Press.

Augustine. (1998). The City of God. Cambridge University Press.

Ayoob, M. (2008). The Many Faces of Political Islam: Religion and Politics in the Muslim World. University of Michigan Press.

Ayubi, N. (1991). Political Islam: Religion and Politics in the Arab World. Routledge.

Bachelard, G. (1938). La Formation de Esprit Scient fique. Paris: Vrun.

Benedict, P. (1999). Christ's Churches Purely Reformed: A Social History of Calvinism. Yale University Press.

Black, A. (2011). The History of Islamic Political Thought: From the Prophet to the Present (2nd ed.). Edinburgh: Edinburgh University Press.

Bowering, G. (2015). Islamic Political Thought: An Introduction. Princeton University Press.

Bouzid, B. (2013). Islam and the Secular State: Nationalism and Identity in the Arab World. Routledge.

Casanova, J. (1994). Public Religions in the Modern World. University of Chicago Press.

Caveators, F., & Merone, F. (2013). Moderation through exclusion? The journey of the Moroccan Justice and Development Party. Democratization, 20(5): 862–881.

Durkheim, E. (1912). The Elementary Forms of Religious Life. New York: Free Press.

Easton, D. (1953). The Political System. New York: Alfred A. Knopf.

El Fadl, K. A. (2001). Speaking in God's Name: Islamic Law, Authority and Women. Oneworld Publications.

Foucault, M. (1978). The History of Sexuality: Volume I. Vintage.

Geertz, C. (1973). The Interpretation of Cultures. New York: Basic Books.

Germino, D. (1972). Modern Western Political Thought: Machiavelli to Marx. Chicago: Rand McNally.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-007 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

El-Ghobashy, M. (2012). The metamorphosis of the Egyptian Muslim Brothers. International Journal of Middle East Studies, 44(1): 55–77.

Habermas, J. (1989). The Structural Transformation of the Public Sphere. MIT Press.

Habermas, J. (2006). Religion in the public sphere. European Journal of Philosophy, 14(1): 1–25.

Heywood, A. (2013). Politics, (4th ed.). New York: Palgrave Macmillan.

Hobbes, T. (1996). Leviathan. Oxford University Press.

Hodgson, M. G. S. (1974). The Venture of Islam. Chicago: University of Chicago Press.

Keddie, N. (1968). An Islamic Response to Imperialism: Political and Religious Writings of Sayyid Jamal Ad-Din "al-Afghani". University of California Press.

Khatami, M. (2001). Religion and Thought in the Trap of Despotism: A Study in the Political Thought of Muslims Between the Flourishing and the Decline of Islamic Civilization. Khatwa Center for Documentation and Studies.

Khomeini, R. (1970). Velayat-e Faqih: Hokum at-e Islami. Qom.

Lee, D. (2013). Religion and Politics in the Middle East. London: Hurst & Company.

Locke, J. (1983). A Letter Concerning Toleration. Hackett Publishing.

Luther, M. (2003). Three Treatises. Fortress Press.

Philpott, D. (2007). Explaining the political ambivalence of religion. American Political Science Review, 101(3): 505–525.

Al-Qaradawi, Y. (1994). Islamic Renewal: Between Extremism and Negligence. Cairo: Wahba Bookshop.

RI Coeur, P. (1981). Hermeneutics and Human Sciences. Cambridge University Press.

Rida, R. (1923). Al-Khilafah aw al-Imamah al-'Uzma. Cairo: Al-Manar.

Rousseau, J.-J. (2002). The Social Contract (M. Cranston, Trans.). Penguin Classics. (Original work published 1762)

Sabine, G. H. (1937). A History of Political Theory. New York: Holt, Rinehart and Winston.

Taylor, C. (2007). A Secular Age. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press.

Althusser, L. (1971). Lenin and Philosophy and Other Essays. London: New Left Books.

Weber, M. (1978). Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology. Berkeley: University of California Press.

Wolf, A. (2017). Political Islam in Tunisia: The History of Ennahda. Oxford University Press.

Yavuz, M. H. (2009). Secularism and Muslim Democracy in Turkey. Cambridge University Press.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-010-999-008 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854